



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

هجرة العقول العراقية والعربية: أسبابها ونتائجها وحلولها

د. محمد الربيعي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

هجرة العقول العراقية والعربية: أسبابها ونتائجها وحلولها

د. محمد الربيعي*

في العالم لا يختلف اثنان حول خطورة هجرة العقول والكفاءات المهاجرة، فشان هذا الموضوع شأن المواضيع الساخنة الأخرى التي تعرقل حل المشاكل والقضاء على الأزمات ودفع مسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمام. وفي صدد تقديم أجوبة شافية للأسباب الداعية لهجرة الأدمغة العراقية، وبصورة عامة العربية، سأحاول في هذه المقالة الإجابة عن بعض الأسئلة حول تاريخ ودوافع الهجرة وأنواعها وعن أسباب الهجرة وعجز العراق من الاستفادة من كفاءات الخارج. لماذا يترك الموهوبون بلادهم ويهاجرون؟ ما هي عواقب مثل هذه الهجرات خاصة على قطاع التعليم؟ ما هي السياسات التي يمكن اعتمادها لوقف مثل هذه الهجرات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة؟

ما هي هجرة العقول؟

هجرة العقول هي ظاهرة تتمثل في انتقال الأفراد ذوي المهارات العالية من بلد إلى آخر، مما يسبب فقداناً للقوى العاملة والإمكانات الاقتصادية للبلدان المصدرة (1). يمكن أن تحدث هذه الظاهرة لعدة أسباب، بما في ذلك:

- الفرص المهنية: قد يبحث الأفراد ذوو المهارات العالية عن فرص عمل أفضل في بلدان أخرى، حيث قد تكون الرواتب أعلى أو الفرص أكثر تنوعاً.
- الظروف السياسية والاقتصادية: قد يهاجر الأفراد ذوو المهارات العالية من البلدان التي تعاني عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي.
- العوامل الاجتماعية والثقافية: قد يهاجر الأفراد ذوو المهارات العالية من البلدان التي لا تلي احتياجاتهم الاجتماعية أو الثقافية.

يمكن أن يكون لهجرة العقول تأثيراً سلبياً كبيراً على البلدان المصدرة، حيث قد تؤدي إلى

* مستشار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبروفسور في جامعة دبلن.

انخفاض الإنتاجية والابتكار، وزيادة البطالة، وانخفاض القدرة التنافسية.

تشير العديد من الدراسات إلى ظاهرة هجرة العقول العربية، لكن معظمها يعتمد على بيانات من دراسات سابقة. من بين الدراسات المهمة في هذا المجال، دراسة الجامعة العربية (2)، التي تشير إلى أن فرنسا تستقبل 40% من العقول المهاجرة، والولايات المتحدة 23%، وكندا 10%، ويقدر أن هجرة العقول تكلف الدول العربية ما لا يقل عن 200 مليار دولار سنوياً.

الهجرة حلم الباحثين العرب

تشير تقارير من مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (3) إلى أن استطلاعاً حديثاً أجراه المركز شمل 1000 باحث في العالم العربي، وجد أن 91% منهم يرغبون في الهجرة. ومن بين هؤلاء، ذكر 68% أنهم يرغبون في الذهاب إلى أوروبا، و55% إلى أمريكا الشمالية. كما يشير التقرير إلى أن الدوافع المالية لا تأتي دائماً في المقدمة بالنسبة للباحثين العرب الذين يرغبون في الهجرة. في الدول الخليجية، ذكر 62% من الباحثين أنهم يريدون السفر إلى الخارج للاستفادة من المزيد من الحرية الأكاديمية، بينما ذكر 26% فقط أن دوافعهم تتعلق بدفع أجور أعلى.

تاريخ هجرة العراقيين

يتناول الدكتور عبد الحسين شعبان في مقالته على موقع الجزيرة (4) تاريخ هجرة العراقيين منذ تأسيس المملكة العراقية في ثلاثينيات القرن الماضي، والتي شملت المسيحيين واليهود بشكل خاص. ويذكر أن الوضع السياسي المضطرب بعد انقلاب حزب البعث واندلاع الحرب مع إيران كان سبباً آخر للهجرة. ويشير إلى أن الحصار الاقتصادي أجبر مئات الآلاف على مغادرة العراق؛ بسبب فقدان الأمل في التغيير.

ويستعرض آثار الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، والذي أدى إلى هجرة كبيرة بسبب التفجيرات ووجود الميليشيات. ويذكر أن عام 2006 كان أسوأ عام للهجرة، بينما تحسن الوضع قليلاً في عام 2007، وعاد بعض العراقيين إلى بلادهم.

ويعتقد أن هناك حوالي أربعة ملايين عراقي يتواجدون في الشتات، بالإضافة إلى ستة ملايين نزحوا داخلياً بسبب داعش، لكن معظمهم رجعوا إلى مناطقهم. ويلفت الاهتمام إلى استمرار هجرة

الأكراد إلى أوروبا، وزيادة عدد الضحايا جراء ذلك. ويبلغ الكاتب بأن العراقيين هاجروا بشكل أكبر وأسرع من غيرهم من العرب، سواء من لبنان أو سوريا، اللذين هاجرا قبلهم بوقت طويل.

في المقال نفسه، يذكر شعبان أن الهجرة العراقية لم تتوقف عن الارتفاع سنة بعد سنة، بسبب الظروف المعيشية الصعبة والأزمات السياسية والفقر والبطالة. فمثلاً، أصبح عدد العراقيين الذين يهاجرون إلى أستراليا أكثر من عدد الهنود وغيرهم، مقارنة بما كانوا عليه في بداية التسعينات.

يصنف شعبان الهجرات التي شهدتها العراق في الزمن الحاضر إلى ست فترات رئيسية، أدت إلى خروج ملايين العراقيين من بلادهم. هذه الفترات هي: هجرة نهاية السبعينات بسبب الاضطهاد، هجرة حرب الخليج، هجرة تشريد الأسر العراقية، هجرة احتلال الكويت، هجرة سقوط الديكتاتورية، وهجرة التهجير الداخلي والخارجي للمسيحيين وغيرهم من الأقليات.

نسب المهاجرين إلى الدول الأوروبية ونسبة الكفاءات

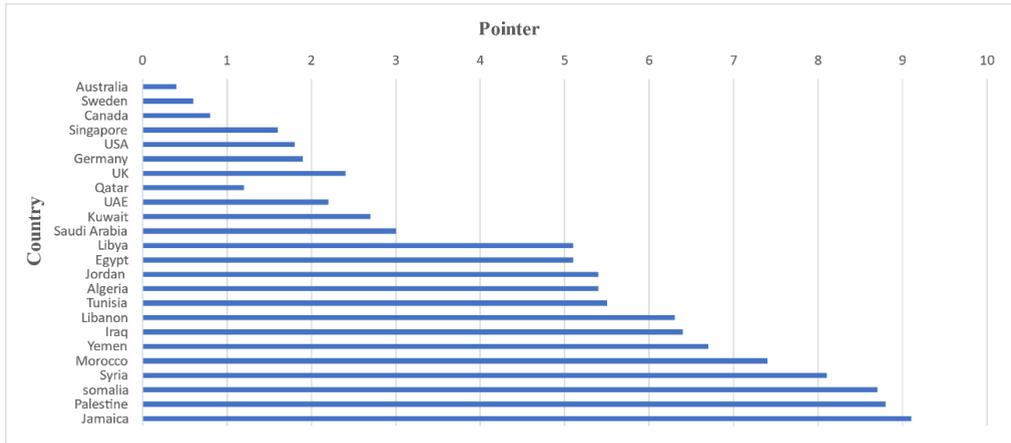
وفقاً لتقرير من المفوضية الأوروبية (5)، تختلف نسبة المهاجرين والكفاءات بين الدول الأوروبية باختلاف حجمها وسكانها. نلاحظ أن الدول الأوروبية المتقدمة التي تستطيع استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين مقارنة بسكانها تجذب معظم الهجرات. على شيبيل المثال، في لوكسمبرغ التي يبلغ عدد سكانها حوالي 650 ألف نسمة، يشكل المهاجرون نحو نصف هذا الرقم. أما في المملكة المتحدة التي يبلغ عدد سكانها 67 مليون نسمة، فإن نسبة المهاجرين لا تزيد عن 13.5%، وما يعادل أكثر من 9 ملايين مهاجر. لكن هذه العلاقة بين حجم الدولة ونسبة المهاجرين ليست ثابتة في جميع الدول الأوروبية، فهناك عوامل أخرى تؤثر في توزيع المهاجرين على البلدان الأوروبية، مثل اللغة وفرص العمل والثقافة الاجتماعية وسهولة الوصول وطلب اللجوء. كما أن العلاقات الأوروبية المشتركة تلعب دوراً في تحديد عدد اللاجئين في كل دولة.

ووفقاً لتقرير «هجرة الأدمغة» الذي أصدرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (6)، فإن نسب هجرة الأفراد ذوي المهارات العالية تفوق نسب هجرة الأفراد ذوي المهارات الضعيفة في معظم الدول. يظهر هذا التحيز في المهارات في نسب الهجرة بشكل واضح في الدول ذات الدخل المنخفض. تعاني الدول الصغيرة والفقيرة من أعلى نسب هجرة الأدمغة، فتفقد هذه الدول التي تضررت بشدة بهجرة أكثر من 80% من «أدمغتها» إلى خارج حدودها مثل هايتي وجامايكا

والعديد من الدول الصغيرة التي لا يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة. هناك حوالي 20 دولة أخرى تخسر بين ثلث ونصف خريجي جامعاتها. معظم هذه الدول في أفريقيا جنوب الصحراء (مثل ليبيريا وسيراليون والصومال) وآسيا (مثل أفغانستان وكمبوديا). وتعتبر بعض الدول الصغيرة ذات الدخل المرتفع، مثل هونغ كونغ وأيرلندا، استثناءات.

مؤشر هجرة العقول

يقيس مؤشر هجرة العقول (7) الآثار الاقتصادية لانتقال البشر (لأسباب سياسية أو اقتصادية) وكيف يؤثر ذلك على تطور الدولة. كلما كان المؤشر أعلى، كانت الهجرة أكثر. هذا التفسير مبني على نتائج 177 دولة لسنة 2022. المتوسط العالمي للمؤشر هو 5.21. أعلى الدول العربية في مؤشر الهجرة، والتي تنتمي إلى أعلى 20 دولة هي فلسطين وسوريا والسودان. بينما تحتل المغرب موقعاً متقدماً بمؤشر 7.40 والعراق قريب منه بمؤشر 6.40.



مؤشر هجرة العقول. من 0 (منخفض) إلى 10 (مرتفع).

لو نظرنا إلى عدد المهاجرين من البلدان العربية، ومن بلدان الشرق الأوسط لوجدنا اختلافات كثيرة، ويحدد هذه الهجرة على الأغلب عوامل داخلية وتاريخية. تمثل تركيا والجزائر وإيران وتونس والعراق ولبنان ومصر أكثر الدول تصديراً للمهاجرين. وإذا نظرنا إلى نسبة المهاجرين من أصحاب الشهادات العلمية والكفاءات، لوجدنا أن هذه النسبة لا تتناسب مع عدد المهاجرين. يبدو أن

بعض الدول تصدر عمالاً وبعضها تصدر كفاءات. نسبة المهاجرين العلميين تبدو عالية جداً في دول مثل لبنان وإيران والمغرب وتونس والعراق (6).

أسباب الهجرة: أسباب الهجرة قد تبدو واضحة ومفهومة، لكن أهميتها وتفسيرها قد تختلف من بلد إلى آخر. ومعظم أسباب الهجرة ترتبط بتحسين الوضع الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وكذلك الهجرة لغرض الدراسة واكتساب الخبرة والمعرفة. كما قد تكون الأسباب الأخرى تتعلق بانتشار الفساد في البلاد وسوء نظام الحكم، والخوف من الاضطهاد السياسي، وعدم توفر الأمن، بالإضافة إلى الأسباب العائلية والدينية.

مخاطر الهجرة: تعتمد خطورة الهجرة على كونها هجرة للعامة أو هجرة للعقول والكفاءات. كما أن هناك أنواعاً مختلفة من هجرة العقول، بالخصوص تلك العقول التي تكونت في المهجر عن طريق الدراسة، وعادت إلى الوطن، إلا أنها هاجرت، وتلك العقول التي تكونت بالمهجر، ولم تعد للوطن. هذه العقول درست وتدرت في المهجر، إلا أن الحياة والعمل قد أغراها فبقت في الخارج. على الجانب الآخر تجد هناك الكثير من العقول التي تكونت في الوطن، إلا أنها أجبرت على الهجرة، وهناك شريحة مهمة من العقول التي نتيجة لشحة الإمكانيات وضعف القاعدة العلمية وانعدام الحريات الأكاديمية، أجبرت على الخمول والانضواء، ولم تقدم شيئاً ملحوظاً لبلدها.

الهجرة الخارجية هي ما يتكلم عليه الكتاب والمختصون عندما يريد منها حساب التكلفة للبلد. والحقيقة أن الكلفة لا تكون دقيقة في معظم الأحيان، ولربما في بعض الأحيان تدر على البلد أكثر مما كلفته. الكلفة هي مقدار ما صرفه البلد على تدريب وتدريب الشخص. كل هذا يعتمد على مستوى التدريب وحاجة المجتمع والصناعة لهم. ولكنه في بعض من الأحيان يبقى الارتباط بالوطن الأم شديداً؛ مما يفيد الوطن سواء بالأموال المحولة والمستثمرة في داخل البلد، وهذا ما يحدث حالياً عن طريق المهاجرين العرب إلى دول الخليج، والمغاربة خاصة في دول المهجر كفرنسا وإسبانيا وكندا.

أسباب هجرة العقول العراقية أو بقائها في الخارج

أدناه الأسباب الرئيسية التي أدت في الماضي ولازال بعضها يؤدي إلى هجرة العقول العراقية إلى الخارج:

- الحروب والإرهاب والاضطهاد وانتشار الأعراف العشائرية.
- انتشار ظاهرة خطف واغتيال الأكاديميين والأطباء والكفاءات بصورة عامة.
- فقر الإمكانيات والقدرات، والذي يعكس نقص الخدمات الأساسية، انخفاض مستوى المعيشة ونوعية الحياة معاً.
- ارتباط التوظيف بالارتباط الحزبي أو بشراء الوظيفة.
- تحول المجتمع العراقي إلى بيئة طاردة للكفاءات العلمية، وليست جاذبة أو حاضنة للكفاءات.
- ضعف مستوى الإنفاق على التطوير والابتكار والبحث العلمي والتقني.
- هيكلية إدارية بيروقراطية فاسدة وضعيفة ومتخلفة.
- عدم إشباع روح البحث والتطوير أو المشاركة الفاعلة في الرأي والخبرة أو الحصول على الدعم المادي والمعنوي.
- النهج والآراء العدائية ضد كفاءات الخارج.

كيف يمكن وقف هجرة العلماء؟

لا بد من وجود سياسة هادفة لجذب العقول كوسيلة لإنقاذ العراق من الركود الاقتصادي والتكنولوجي ولتلبية احتياجات الوطن من الاختصاصات العلمية والهندسية والطبية، ولقيادة خطط التنمية، ولأجل تأهيل المعرفة والفكر والعلم وتأثيرها في المجتمع العراقي، وجعل التفكير والاختصاص المهني والقدرة العلمية جزءاً من نسيج المجتمع. ولأجل تحقيق أهداف هذه السياسة لا بد أن تتضمن عوامل جذب ومغريات، ومنها:

- توفير الأمان والاستقرار وتقليل الاختناق الطائفي.
- وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- تحسين مستويات الدخل والمعيشة.

- تعديل قانون الخدمة الجامعية.
- زيادة إمكانات البحث العلمي وتشجيع الاستثمار والتطوير.
- تقليل الإجراءات الروتينية فيما يتعلق بالأوراق الرسمية التي تنهك صاحب الكفاءة العائد.
- أبعاد الصراعات السياسية عن الجامعات.
- تعديل التشريعات والقوانين وتقديم امتيازات اقتصادية بما فيها مساعدة العائدين مادياً وتسهيل معاملاتهم.
- القضاء على الفساد الإداري والمالي ودعم الجهاز الإداري للدولة بالكفاءات.
- الحد من ظاهرة العداء لكفاءات الخارج ومحاولة فهمها ووضع أفضل السبل لمعالجتها.

حان الوقت لفهم وقبول أن هجرة الكفاءات هو جزء من الحياة في القرن الحادي والعشرين طالما هناك اختلافات في مستويات المعيشة والحريات وفرص العمل بين البلدان. تحتاج بلداننا إلى الإقرار بأنها تتنافس مع أفضل الدول والمؤسسات في العالم من أجل القوى العاملة عالية الجودة.

لم يجلب مطلع القرن الحادي والعشرين تكنولوجيا جديدة مثل الذكاء الصناعي وحواسيب الكوانتم والتحرير الجيني فحسب، بل جلب أيضاً أنماطاً يمكن من خلالها ربط العلماء في جميع أنحاء العالم في أي وقت من الأوقات. في هذا العالم المعولم قد يكون لدى الكفاءات في العالم المتقدم أعمال خاصة بهم في العالم النامي (8). أصبح التواصل السهل والسفر السريع والتعاون الأكبر بين البلدان المتقدمة والنامية أكثر شيوعاً بشكل متزايد، ونحن بحاجة إلى تطوير طرق يمكن للكفاءات المهاجرة من خلالها المساهمة في بلدانهم الأصلية. ومن هذه الطرق هو الاستثمار في الكفاءات المهاجرة.

يوجد في الدول النامية نموذجان تم تنفيذ ما من أجل مواجهة هذه الظاهرة، وهما: النموذج الأول والذي اختارته كل من كوريا الجنوبية وتايوان، وهو مكلف جداً من الناحية المالية، إنه يفترض إعادة إنتاج نفس شروط العمل في البلد المتقدم للتمكن من تنظيم عودة حاملي الشهادات. وتهدف هذه الدول إلى استعادة الاستثمار الذي بُذل في إعداد هذه الكفاءات، بالإضافة إلى فائض القيمة الناتج عن الخبرة المكتسبة في بلد الاستقبال (8).

أما النموذج الثاني، ويعد أكثر براغماتية، حيث يهدف إلى جعل ذوي الكفاءات المهاجرين نافعين بلدهم الأصلي حيثما يوجدون. هذه التجربة خاضتها بعض البلدان، من بينها كولومبيا (شبكة كالداس) وجنوب أفريقيا (شبكة جنوب أفريقيا للكفاءات المهاجرة في الخارج) وكذلك الهند من خلال العلماء ورجال الأعمال الهنود العاملين في «السيليكون فالي» بالولايات المتحدة الأمريكية، والذين أسسوا رابطتين من أشهر روابط العلماء في السيليكون فالي وهي «رابطة العلماء الهنود العاملين في السيليكون فالي»، و«منظمة رجال الأعمال الهنود العاملين في السيليكون فالي». هذا النموذج الذي لا يفترض العودة الفعلية، ويقضي الأمر تطوير البلد لشبكة من الباحثين المغتربين، هدفها من جهة تواصل الكفاءات فيما بينهم، ومن جهة أخرى توطيد العلاقات مع بلدهم لتمكينهم من المساهمة - أينما كانوا - في التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية لبلدهم الأصلي. وقد طبقنا هذا النموذج بتأسيس شبكة العلماء العراقيين في الخارج (نيسا) والتي تضم النخبة المهاجرة التي تحتل المواقع الأولى للصحوة التكنولوجية والعلمية.

صيغة لاستثمار الطاقات العراقية المتواجدة في الخارج

إن فرص الاستفادة من كفاءات الخارج هائلة، ولا تتطلب تخصيص مبالغ مالية كبيرة إذا ما اعتمدنا مبدأ «تحفيز الكفاءات على استثمار طاقاتها داخل العراق» وذلك بالاستناد إلى خيار بقاء هذه العقول في الخارج كبديل عن خيار العودة لكون هذا الأسلوب هو الوحيد القادر فعلياً على الاستفادة من العقول المهاجرة؛ لأنه حل منطقي وعملي وهو حل ملائم لأصحاب الكفاءات المهاجرة التي تريد خدمة وطنها مع بقائها في الخارج، ويمكن مراجعة كتاب «العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار» للدكتور نادر عبد الغفور أحمد (9)، والذي يقدم دراسة تحليلية لهجرة العقول العراقية وكيفية استثمارها لخدمة الوطن بالاستناد إلى خيار بقاء العقول في خارج الوطن.

وخلاصة ما يستهدفه خيار الاستثمار في مجال التعليم العالي هو بقاء العقول في الخارج مع إشراكهم في التدريس والإشراف على الدراسات العليا عن طريق الزيارات والتواجد لفترات قصيرة داخل الوطن أو «التعليم عن بعد» وطرق إيصال المعرفة الأخرى.

باختصار، يتطلب استثمار الطاقات العراقية المتواجدة في الخارج اتخاذ الإجراءات التالية:

- تشكيل لجنة خاصة (والأفضل إنشاء دائرة - دائرة استثمار الكفاءات المهاجرة - لها تركيبها الإداري الخاص).

- تشكيل بنك معلومات عراقي يضم معلومات كافية عن العقول المهاجرة وكفاءاتها العلمية والفنية والإدارية.
 - تشكيل هيئة استشارية ترتبط بدائرة الكفاءات المهاجرة لغرض استطلاع آراء العقول المهاجرة بخصوص استثمار طاقاتهم وإبداعاتهم لخدمة الوطن، وتوضع خلاله استراتيجية أولية تهدف للاستفادة من العقول المهاجرة.
 - تقوم الدائرة بتنظيم العلاقة بين العقول المهاجرة والجامعات العراقية والملحقيات الثقافية في الخارج ووضع الجداول الزمنية للمحاضرات وتقديم الخبرة.
 - دعم الملحقيات الثقافية بجهاز وظيفي متكامل لتكون الرابط بين العقول المهاجرة والوطن ولتنظيم الزيارات ولكي تتمكن من توفير الدعم اللوجستي لمشروع «التعليم عن بعد» وتنظيم المحاضرات والسمينارات المنقولة عن طريق الإنترنت إلى الجامعات العراقية.
- هذا المشروع يشبه إلى حد كبير مشاريع موجودة في بعض البلدان، مثل الهند والصين. على سبيل المثال، في يونيو/حزيران من هذا العام، أطلقت الحكومة الهندية برنامج (فايشفيك بهارتيا فايجيانيك)، الذي يقدم المنح الدراسية للعلماء الهنود في الشتات الذين يتعاونون مع المؤسسات الهندية، ويقضون شهراً أو شهرين في الهند كل عام.
- تذكر رنا دجاني في مقالة لها في مجلة النيجر (10) دروساً من دروس القمة العالمية للمغتربين في دبلن في أبريل 2022، والتي نظمتها المنظمة الدولية للهجرة بخصوص أهمية بناء شبكات تصاعدية للمغتربين يقودها الأعضاء، والتي ينبغي لها أن تتواصل مع الحكومة والوكالات العلمية والأكاديميات الوطنية والمجتمع العلمي في بلدها الأصلي. وتعتبر شبكة العلماء العراقيين في الخارج (نيسا) مثالاً ناجحاً على مثل هذه الشبكات، وهدفها توفير الخبرة والدعم للبلد في مجال العلوم والتكنولوجيا وفروع المعرفة الأخرى باعتبارها جزءاً حيوياً من التنمية والتطوير في العراق ولتبادل المعرفة والزيارات لتدريب العلماء والفنيين والخبراء والمناقشة في مجال التربية والتعليم والابتكار ونقل التكنولوجيا.

وما نصبو إليه هو أن يتم العمل على تعزيز الجوانب التنظيمية والإدارية للزيارات العلمية على مستوى الوزارات والجامعات لتحسين النشاط التدريبي والاستشاري والبحثي وتعزيز فاعليته وبحيث

يصبح دعوة العلماء عملاً مستمراً لكل وزارة ولكل جامعة. لذلك يتوجب العمل وبسرعة لكي لا يستمر النزف، هو أن تقوم الدولة والوزارات المختلفة بوضع الإجراءات الضرورية وخلق الآليات العملية وتخصيص الأموال اللازمة لزيادة ميزانيات البحث والتطوير وبوضع التعليمات التي تؤدي إلى تشجيع وتسهيل الدعوات لعلماء وكفاءات الخارج بزيارة الوطن والمشاركة في بنائه. كما يتطلب ذلك اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تشجع كل كفاءة خارجية على التواصل مع الجامعات أو المعاهد التدريبية أو مراكز التطوير أو الوزارات لإعلامها بوجودها وبرغبتها لتقديم خبراتها، حتى ولو كانت على صورة محاضرة قصيرة أو اجتماع قصير.

إن جامعات ومؤسسات البحث والتطوير العالمية تتطلع وتتوق إلى زيارات العلماء من خارجها وتخصص التمويل اللازم لاستضافتهم والاستفادة من خبرتهم، كما تقوم الشركات العالمية بالاستفادة من خبرة العلماء عن طريق الاستشارة، وتكلف مثل هذه الفعاليات أموالاً طائلة؛ لأن العلماء لا يمنحون جهودهم مجاناً للشركات الصناعية مثلما يمنحون هذه الجهود للجامعات الأخرى. فإذا كانت جامعاتنا العراقية ومؤسسات البحث والتطوير في التعليم العالي، وفي العلوم والتكنولوجيا، وفي الوزارات الأخرى راغبة حقاً في الاستفادة من العقول المهاجرة، فستجد المئات من العلماء العراقيين مستعدين لتلبية الدعوة وتقديم الخبرة، مستجيبين بذلك إلى الرغبة بتعويض وطنهم الأصلي جزئياً من الضرر الواقع نتيجة هجرة تلك الأدمغة.

المصادر

1. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، "هجرة الأدمغة".
2. الجامعة العربية، «تقرير حول هجرة الأدمغة في الوطن العربي»، 2017.
3. تقرير مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، «هجرة العقول العربية: الأسباب والآثار»، 2018.
4. عبد الحسين شعبان، «هجرة العراقيين: أسبابها وآثارها»، موقع الجزيرة نت، 2023.
5. تقرير «هجرة الكفاءات إلى أوروبا» الصادر عن المفوضية الأوروبية، 2023.
6. تقرير «هجرة الأدمغة» الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2023.
7. تقرير «مؤشر هجرة العقول» الصادر عن مؤسسة بريتش كونسل، لندن، 2022.
8. زينب محمد العبد الله، «هجرة الكفاءات العلمية من الدول العربية: الظاهرة، الأسباب، الآثار، وسبل الحد منها». كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.
9. نادر عبد الغفور أحمد، «العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار»، مؤسسة الرافد، 2003.
10. رنا دجاني، «العلماء في المهجر مورد قوي لبلاهم الأصلية» مجلة النيجر، 622، 671، 2023

نشرت في مجلة «المستشار»، الهيئة الاستشارية العراقية للإعمار والتطوير - لندن، العدد الأول صفحة 54-59. كانون الثاني 2024.